

مؤسسات القدس الفلسطينية: حصار تمويلي وعجز السلطة والمنظمة

بثينة حمدان*

وصلت المؤسسات الفلسطينية في القدس، منذ توقيع اتفاق أوسلو وبسببه، إلى مرحلة أصبحت فيها المؤسسات التي تمكنت من الصمود، أمام واقع لا يمكن مواجهته: إسرائيل تضع ثقلها كله خلف سياسة تهويد المدينة وإبعاد سكانها الفلسطينيين، بينما السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لا تبذلان الجهد الكافي لمواجهة سياسات الحكومات الإسرائيلية.

الأزقة داخل السور القديم، من حي إلى آخر، وتدفعك الأرضية **تأخذك** المرصوفة إلى التساؤل دوماً: من أين يأتي المقدسيون بجميع الحجارة التي يضرّبون بها جنود الاحتلال المدججين والمستوطنين المتطرفين دفاعاً عن المدينة وهويتها وتاريخها الفلسطيني العريق؟ هذا هو حال المدينة اليوم؛ دفاع فردي بأدوات إبداعية ربما، دفاع سطع خلال الهبة الشعبية، مقرون بإجماع على الفشل المؤسّساتي في المدينة، والذي كثيراً ما كان المظلة والمؤونة مع غياب السلطة الوطنية. وتستمر خيبة الأمل بحضورها الغائب والمغيّب!

تحظى القدس برعاية ملكين: الملك الأردني، وملك المغرب رئيس لجنة القدس، ورعاية آخرين من فلسطين والعالم، ومؤسسات مقدسية كثيرة لم تستطع أن تبديد سحابة الحزن التي تعلق سماء المدينة، وصار أقصى ممارسات الدفاع عن القدس، الدعوة إلى شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى فقط¹ وفي السابق كانت المؤسسات الأهلية والنوادي والجمعيات والنقابات هي الحامي للمكان، فحاربها الاحتلال مغلّقاً العشرات منها، وأبرزها مؤسسة بيت الشرق المركز الرسمي للفلسطينيين في المدينة، كما أن جدار الضم والفصل العنصري أخرج مؤسسات أخرى، ومنها ما رحل "طوعاً". وهكذا أصبحت القدس، ملتقى الفن والثقافة والأدب والسياسة والأديان، مكاناً يحظر دخوله إلا لزيارة

* كاتبة وصحافية فلسطينية مقيمة في رام الله.

خاطفة للصلاة، وربما لالتقاط صور تاريخية! مدينة تقطعت أوصالها إلى أحياء متفرقة وجماعات مفككة ومعزولة عن محيطها، وغير مرتبطة بخصائص المدن الطبيعية.

المستوى الرسمي.. و"نقمة" النسيان

على الرغم من وجود دعم رسمي فلسطيني لمدينة القدس بمختلف مكوناتها المؤسساتية والشعبية، فإن عدة علامات استفهام تُطرح بشأن التشتت والتشتيت الواضح في إدارة ملف القدس. وقد توصل كثيرون ممن لهم علاقة بالملف إلى توقُّع وجود قرار رسمي فلسطيني غير معلن، بعدم الاهتمام بالملف! وفي هذا السياق يقول منسق الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسيين زكريا عودة، بعد لقائه مع أعلى الهرم الرسمي الفلسطيني، أنه لمس هذه اللامبالاة بقضية القدس، مضيفاً: "لقد ترك أمر الدفاع عن المدينة للأفراد رغم بعض المساعدات والمبادرات، وهذا أدى أحياناً إلى حل مشكلات على حساب القضية العامة، مثل أن يتنازل مقدسي عن هويته المقدسية مقابل الجنسية الإسرائيلية!!"^٢

وينتقد أحمد قريع (أبو العلاء) أحد مهندسي أوسلو وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس دائرة القدس منذ سنة ٢٠٠٩، واقع المؤسسات الفلسطينية في القدس، فيقول: "حين يتم وضع خمس مرجعيات للقدس للأسف، فكأن المسؤولية غير موجودة، وكأنه يقول من المسؤول؟ ثم من الذي يُسأل؟ فالمرجعيات بلا متابعة أو مساءلة، والطاسة ضائعة. كل مرجعية تقول أنها المسؤولة وهذا خطأ." وحين سُئل عن اللجنة العليا التي تضم هذه المرجعيات كلها برئاسة الرئيس الفلسطيني، أجاب ساخراً: "هذه لجنة مرتاحة.. والأمور سائرة فيها!"^٣

ويؤكد أحمد الرويضي، مسؤول وحدة القدس في ديوان الرئاسة حتى نيسان / أبريل ٢٠١٦، لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية"، قبل يوم واحد من تركه منصبه، أن "الملف لم يتوقف، وهو غير مرتبط بوجودي كشخص." ويستدرك: "توقفت وحدة القدس عن العمل سنة ٢٠١٢ عند تأسيس وزارة القدس التي أصبحت الجهة التنفيذية فيما يتعلق بالمدينة."^٤ وربما أراد الرويضي "الخائف" على منصبه الجديد كسفير في منظمة التعاون الإسلامي، إمّا أن يقوم بمهمة الدفاع فقط، وإمّا نفي انتهاء هذا الملف من مكتب الرئيس إدارياً وانتقال مهماته إلى جهة أخرى. لكن الحقائق تقول شيئاً آخر.

ركعتان وصورة!

يؤم المسجد الأقصى الملايين سنوياً من داخل فلسطين وخارجها لأداء فريضة الصلاة، وبعضهم من يقصد حجته أو يطمح إلى الاستفادة من فضل الصلاة في المسجد، وهناك من يبتغون التقاط صورة تاريخية، ثم يغادرون، تاركين المهمة لمواطني القدس المفككين والمغضوب عليهم إسرائيلياً. والدعوات تتركز على شد الرحال إلى المسجد وليس إلى المدينة كلها، على الرغم من هول ما تعانیه. وبحسب مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني، فإن المدافعين الدائمين عن الأقصى هم موظفو وزارة الأوقاف الأردنية وعددهم ٨٠٠، بينهم ٢٤٠ حارساً و٢٠ حارسة، عدا عن السدنة وعمال النظافة والأئمة والمؤذنين، إضافة

إلى المصلين الذين يصل عددهم إلى ٤٠٠٠ في الأيام العادية، وإلى ٧٠,٠٠٠ أيام الجُمع، ويتراجع العدد جزاء الإجراءات الإسرائيلية المشددة ليصل إلى ٥٥,٠٠٠، وهكذا تنتهي الصلاة ويترك المكان عملاً بمقولة: للبيت رب يحميه.^٥

ويشير الشيخ الكسواني إلى أن دور المؤسسات الفلسطينية في الدفاع يقتصر على تنظيم المؤسسات التعليمية من مدارس القدس جولات في المسجد الأقصى وقبة الصخرة، بينما تفضّل مدارس أخرى في الضفة، والتي تنظم رحلات لطلبتها إلى أراضي ٤٨، اصطحاب الأطفال إلى حديقة الحيوانات.

وفي المقابل، يهاجم المتطرفون الإسرائيليون باحات الأقصى، فيقيمون صلواتهم التلمودية فيه يومياً، وتنظم جولات مدعومة من مؤسسات ومدارس وجامعات إسرائيلية ومراكز دينية يهودية، لحماية الهيكل المزعوم.

”توزيع” الكعكة

ترحل المؤسسات عن القدس وتصاب أخرى بالضعف بسبب سياسة التمويل. ويقول مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري، إن أحد الأسباب يتعلق بكون كُبريات المؤسسات المانحة تعتمد سياسة غير معلنة تشجع على الرحيل في مقابل توفير التمويل، الأمر الذي ينفيه المحافظ الحسيني قائلاً: ”قبل ثلاثة أعوام كان هناك دعم مشروط، لكن الاتحاد الأوروبي يعترف اليوم بالقدس الشرقية، ويقدم الدعم في مناطق (ج) وللبدو المقيمين فيها.“ غير أن كل من زكريا عودة والفنان المقدسي كامل الباشا يقضيان بوجود شروط للتمويل مرتبطة بالرحيل عن المدينة، أو بإيجاد شريك إسرائيلي أو أردني، وأن البعض القليل يتوجه إلى الشريك الفلسطيني الذي يحمل جنسية إسرائيلية لحل هذه المشكلة.^٦

ويكشف الكاتب والمسرحي المقدسي ومدير مؤسسة ”قدس آرت“ كامل الباشا أن التمويل الذي يصل إلى القدس من الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يستلزم توقيع محافظ ووزير القدس عدنان الحسيني، ويضيف: ”هذا أمر سييء، فموافقة قيادات فتحاوية هي العنصر المقرّر لمنح الدعم، وأحياناً يجب أن يكون صوتك عالياً لتحصل على التوقيع. وهناك مبالغ تُصرف على ندوات وسفريات لمسؤولين باسم القدس، كتكاليف مؤتمر عن القدس هنا، أو تغطية مشاركة عضو مركزية فتح في ندوة بالقاهرة عن القدس، أو مشروع لإحدى المؤسسات الأهلية الممولة بقيمة مليون شيكل ينتج عنه عشر فرق دبكة. إنه لأمر مؤسف، في الوقت الذي يمكن فيه تخفيض النفقات باستخدام قاعة مسرح الحكواتي مجاناً، وهو المؤسسة الثقافية الوحيدة التي تفتح أبوابها للجميع، وغير محددة بأوقات دوام.“ ويفيد الباشا بأن مؤسسة ثقافية حصلت على دعم من السلطة الفلسطينية كي لا تغلق أبوابها بسبب تراكم الضرائب متسائلاً: ”لماذا تغلق هذه المؤسسة الثقافية أبوابها في الخامسة مساءً؟“ ومن المعروف أن المدينة تموت بعد هذا الوقت، بسبب إجراءات الاحتلال والتقاعس الفلسطيني.^٧

وعندما سألنا رئيسة دائرة القدس في المجلس التشريعي النائب جهاد أبو زنيد عن رأيها، وجدنا أن درجة الشكوى لديها مساوية لجميع المقدسيين، وأقرت بأنه ليس لديها أي تأثير في ميزانية القدس لدعم أي مواطن مقدسي، وقالت: ”من زمان ما سمعنا أنه تم دعم

مؤسسات ومواطنين مقدسيين متضررين.^{٩٧} وبينما تخصص سلطات الاحتلال أربعة مليارات شيكل للقدس سنوياً، تبلغ الميزانية المخصصة للقدس فلسطينياً ٢٥ مليون شيكل سنوياً، هي عبارة عن ميزانية لوزارة القدس، الأدنى بين الوزارات الأخرى، وخمسة ملايين لـ "اللجنة الوطنية العليا من أجل القدس" برئاسة الرئيس وعدد من المرجعيات المقدسية، بينما لا تملك محافظة القدس سوى ميزانية تشغيلية، عدا ما تقدمه الوزارات الأخرى من دعم للقدس في قطاعات متعددة بحسب تخصصها مثلما يؤكد المحافظ عدنان الحسيني. وهناك أيضاً ٣٠ مليون دولار ميزانية وكالة بيت المال التابعة للجنة القدس برعاية ملك المغرب، تُصرف خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٨.

التخطيط حبيس الأدرج

وبحسب المحافظ الحسيني والرويضى، فقد أُعدت خطة جرى عرضها على القمة العربية التي عُقدت في مدينة سرت الليبية في سنة ٢٠١٠، بقيمة ٤٢٨ مليون دولار تُصرف على مدى ثلاثة أعوام، ولم يصل منها سوى ٣٧ مليون دولار.^{٩٨} ويشير المحافظ إلى تراجع دعم المانحين إجمالاً للسلطة، الأمر الذي أوصل العجز في ميزانية الحكومة إلى نسبة ٤٠٪، ويقول: "الحكومة لا تستطيع مساعدة القدس ولا غيرها." بينما يؤكد الرويضى أن قيمة العجز في ملف القدس تصل إلى ٦٠٪.^{٩٩}

ويطرح عبد القادر الحسيني، رئيس مجلس إدارة مؤسسة فيصل الحسيني، تساؤلات عن التمويل فيقول: "أين يذهب هذا التمويل؟ ثم إن التمويل العربي مليء بالتحفظات، وخصوصاً فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية التي تستلزم رخصاً إسرائيلية."^{١٠٠} وينفي الرويضى ذلك، بينما يعترف به المحافظ الحسيني، ويبدو أن هذا التضارب بين الرجلين يشبه وصف النائب أبو زنيد لمشهد الدعم في القدس، والتي تقول: "كل يغني على ليله."^{١٠١}

وكان بيت الشرق أعدّ أول خطة قطاعية للقدس في سنة ٢٠٠٢، وقد جرى تحديثها في سنة ٢٠٠٦، ثم أصدرتها وحدة القدس في ديوان الرئاسة للسنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣، وبعد ذلك توقف العمل على تحديثها. وتتناول الخطة تشخيصاً لواقع المدينة وبرامج وخطة تنفيذية، وكل ما يتعلق بالتمويل، وكيفية تعزيز الهوية ورفع الوعي الثقافي في المدينة، وآلية للمتابعة والتقويم لما جاء فيها، ولتحديثها بحسب الحقائق على الأرض، ويبرّر الرويضى عدم تحديثها بالقول: "التشخيص واحد، والاحتلال موجود، والإجراءات ضد المقدسيين لم تتغير."^{١٠٢}

نتساءل هنا عن أسباب هذا التوقف: فهل يعني توقف التخطيط إيقاف التنفيذ أيضاً؟ وهل هو استخفاف بملف القدس أو بالجهود التي أُعدت الخطة؟

يقول زكريا عودة: "مطلوب خطط مدعومة بميزانيات قابلة للتطبيق"، مضيفاً: "عندما اجتمعنا مع المسؤولين لاحظنا عدم وجود رغبة أو استعداد للدعم." وعن التغييرات الهائلة التي تحدث في المدينة - والتي ينفىها الرويضى - يؤكد عودة أنه خلال الأشهر الستة الأولى من هبة القدس، أغلقت قوات الاحتلال ٣٠ متجراً في البلدة القديمة، وأن هناك ٢٢,٠٠٠ مشكلة بناء في القدس يحتاج أصحابها إلى ترخيص ودعم ومساندة قانونية، ويضيف: "لم يبق ملكاً للمقدسيين سوى ١٣٪ من مساحة المدينة الإجمالية فقط."^{١٠٣}

وتتحدث الخطة عن إعداد القدس لتكون عاصمة فلسطين، واليوم بعد ثلاث خطط استراتيجية ومرور ثلاثة أعوام على آخر خطة، فإن الفعل الفلسطيني المنظم في القدس ضعيف، ولا يتناسب أبداً مع إجراءات تهويد المدينة وأسرلتها.

الحرب على المؤسسات

تلاحق سلطات الاحتلال المؤسسات المقدسية وتحارب نشاطاتها، وأغلقت أكثر من تسعين منها منذ أوصلو إلى اليوم، ثلاثون منها خلال عامين فقط. وكان عددها قد وصل قبل قيام السلطة إلى أكثر من مئة مؤسسة نقابية وأهلية. ومن هذه المؤسسات التي كانت ناشطة: لجان العمل الصحي التي تأسست في القدس، وقدمت خدماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمل منذ سنة ٢٠٠٣ في رام الله، وهي من المؤسسات التي غادرت المدينة بسبب الجدار والحواجز والضغوطات الإسرائيلية التي تلاحق أنشطتها، لكنها حاولت الإبقاء على مكاتبها على الرغم من رحيلها، إلى أن أصدرت المحاكم الإسرائيلية أمراً بإغلاقها، وقد أصبحت اليوم محظورة أمنياً.^{١٦}

رحيل قسري أم طوعي؟

يقول عبد القادر الحسيني: "بعد أوصلو انتقل عدد من كوادر مؤسسات القدس للعمل في مؤسسات السلطة، وبحسب الاتفاق بات ممنوعاً على السلطة تمويل المؤسسات، وصار التمويل الدولي يذهب مباشرة إلى السلطة، فقامت المؤسسات بفتح حسابات لها في البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية، لتحصل على الدعم، وهكذا سجلت المؤسسات في الضفة أيضاً، وفتحت مقرات وفروعاً لها، وخاصة في رام الله وبيت لحم." ويضيف: "هناك مؤسسات أغلقت بسبب شح الموارد، أو اشتراط المانحين أن تكون الحسابات في البنوك في الضفة." ^{١٧} ويؤكد المدير العام لبيت الشرق إسحق البديري، أنه و"منذ خمسة عشر عاماً والمؤسسات ترحل طواعية واستسلاماً للأسف." ^{١٨} أمّا أحمد قريع فيقول: "لا إمكانات لدينا لمواجهة المخططات الإسرائيلية ولا حتى دعم المؤسسات، لذلك ترحل المؤسسات عن القدس." ^{١٩}

بيت الشرق: الرمزية والدور

كان إغلاق بيت الشرق في سنة ٢٠٠١ مرحلة فاصلة في حياة القدس، وبعده لم ينجح المستوى الرسمي في إيجاد مرجعية بديلة، بل إن رحيل فيصل الحسيني بشعبيته وعلاقاته الدولية شكّل فراغاً كبيراً لم يملأه أحد منذ خمسة عشر عاماً. وكان فيصل الحسيني قد أسس جمعية الدراسات العربية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وفي التسعينيات أصبح مسؤول دائرة القدس في منظمة التحرير، فتوسعت دوائر الجمعية وصار المبنى متداخلاً ما بينها وبين بيت الشرق الذي صار مقراً لمفاوضات مدريد، والمقر شبه الرسمي لمنظمة التحرير، والذي كانت الوفود الرسمية بمستوى وزراء وقناصل ومبعوثين تؤمّه وتجتمع بالمسؤولين الفلسطينيين بالتوازي مع لقاءاتهم بالإسرائيليين.^{٢٠}

وبعد رحيل الحسيني بسبعين يوماً تجرّاً الاحتلال فأغلق مؤسسة بيت الشرق، فغاب صوتها العريق، وبحسب نجله عبد القادر الحسيني، فإن المؤسسات المقدسية توافقت بالتشاور مع المستوى الرسمي على عدم التوجه إلى محاكم الاحتلال لإعادة فتح بيت الشرق، كونها قضية تتعلق بالسيادة، وأنها قضية مطروحة دائماً في المفاوضات ومع الوفود الدولية.^{٢١} ويبرر إسحق البديري ذلك بأن هناك تخوفاً من احتمال إصدار محكمة العدل العليا الإسرائيلية قراراً ضد المؤسسة، فيستحيل بالتالي إلغاؤه، ولا يعود ممكناً إعادة فتحه.^{٢٢}

ولا يرى الرويضي وجود مبرر قانوني للتوجه إلى المحاكم الدولية بشأن قضية بيت الشرق لأنه ليس قضية جنائية.^{٢٣} لكنّ ثمة قانوني آخر يخالف رأي الرويضي، ويعتبر أن الأمر ممكن، فرييس وحدة المناصرة المحلية والدولية في مؤسسة الحق عصام عابدين، يشدد على ضرورة إدراج قضية بيت الشرق ضمن ملف شامل يُحال إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ضمن الجرائم الدولية التي تُرتكب في القدس من نهب أملاك واضطهاد وفصل عنصري، وهي جرائم من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ويقول: "هذا بحاجة إلى حرفية عالية في بناء الملفات القضائية، وضمن حملة دولية واسعة النطاق ورؤية مبنية على توثيقات مهنية لفضح تلك الجرائم وحشد الرأي العام حولها واستنهاض سفاراتنا والشبكات الفلسطينية".

بقي بيت الشرق مكاناً رمزياً يضيء فيه الفلسطينيون الشموع في ذكرى رحيل الحسيني، وما زالت الحكومة الفلسطينية تسدد أجرته بحسب الرويضي، وبعض دوائره يعمل خارج القدس بصورة محدودة.^{٢٤} لكن النائب جهاد أبو زنيد، تعتبر أن منظمة التحرير لم تهمل فقط، بل قصّرت بشكل مقصود أيضاً، في إدراج قضية بيت الشرق والمؤسسات الأخرى في الأجندات الفلسطينية والدولية، فضلاً عن أن القضية لم تتحول إلى قضية رأي عام، ولم تعد وسائل الإعلام تتداولها.^{٢٥} ويؤكد إسحق البديري بدوره التقصير، فيقول: "الجهات الرسمية الفلسطينية مقصرة أمام حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف، وعلى منظمة التحرير والمفاوض الفلسطيني أن يقوموا بدور ضابط، والجميع أهمل القضية".^{٢٦}

وفيما يتعلق بمسؤولية المنظمة عن هذه المؤسسات، ولا سيما بيت الشرق، يقول البديري: "منظمة التحرير هي المسؤولة، وتمثل القدس في المؤتمرات والندوات وليس أيّاً كان! بيت الشرق له مكانته، وإن شاء الله تعود الأمور إلى هذه المكانة".^{٢٧}

القدس بلا عنوان

تؤكد الباحثة نائلة الرازم وجود تعدد في المرجعيات الفلسطينية العاملة في المدينة تحت مظلة منظمة التحرير أو السلطة الوطنية. والسبب في رأيها يعود إلى اعتبارات شخصية، وليس ضمن رؤية تعكس جدية التعامل مع القدس وقضاياها، ولذا تداخلت الصلاحيات والمهام، ونشأت ظاهرة "الاستزلام" لكل مرجعية من المرجعيات، جزاء الصراعات فيما بينها، والتي طغت على تقديم الدعم إلى القدس. وتضيف أن توزيع جزء من التمويل المخصص للقدس، هو لتغطية المصاريف التشغيلية لهذه المرجعيات الخمس والمتمثلة في: "دائرة شؤون القدس" التابعة لمنظمة التحرير برئاسة أحمد قريع؛ "مؤتمر القدس" بقيادة الراحل عثمان أبو غربية

عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"؛ وزارة القدس؛ محافظة القدس؛ وحدة شؤون القدس في ديوان الرئاسة. ثم جرى "ابتكار" لجنة عليا برئاسة الرئيس محمود عباس. باختصار ثمة تخطيط عنوانه دوران المسؤولية وعدم استقرارها من دون أن يعرف أحد ما هي الحكمة من هذا الدوران. وكثيرون ممن طُرح عليهم السؤال أكدوا عدم وجود مرجعية محددة للقدس،^{٢٨} بينما طالبت النائب أبو زنيد بتوحيد المرجعيات، وبأن يكون للتشريع دور فيها لأن من يدفع ثمن التعدد في رأيها، هو المواطن المقدسي ومؤسسات القدس.^{٢٩} لكن المحافظ والوزير يعتبران اللجنة العليا أداة توحيد، إذ إنها تأسست في سنة ٢٠١١، وتجتمع بشكل شبه شهري، وتضم: الرئيس أو من ينوب عنه؛ رئيس الحكومة؛ انتصار أبو عمارة مديرة مكتب الرئيس وأمينة السر؛ أحمد قريع؛ الراحل عثمان أبو غربية؛ مستشار رئيس الحكومة للصناديق العربية جواد ناجي؛ محافظ ووزير القدس.

واللافت أن استقبال شخصيات رفيعة المستوى في القدس خفّت كثيراً، ويحتاج إلى موافقة إسرائيلية، ثم إن المسؤولين الأجانب يرفضون أحياناً القيام بجولات في القدس الشرقية بسبب امتثالهم للتحذيرات والتهديدات الإسرائيلية، ويبدو أنه لا يوجد موقف رسمي فلسطيني بمستوى التحدي ومواجهة الغطرسة الإسرائيليين، ولا مواقف نقدية تجاه تراجع الأصدقاء الضيوف. وكان محافظ القدس قد استقبل في باحات المسجد الأقصى رئيس حكومة سنغافورة، فهل المشكلة في القيود والمنع الإسرائيليين، أم في المبادرة الفلسطينية وسياسة القبول بالأمر الواقع الإسرائيلي؟

وتنتقد نائلة الرازم حصر ملف محافظة القدس والوزارة ضمن مسؤولية شخصية واحدة هي عدنان الحسيني، مشيرة إلى أن هذه سياسة تثير تساؤلات إدارية وقانونية من حيث الازدواجية في التسمية، والتبعية والمساءلة، ومنح الثقة وحجبها، وآلية الصرف من الميزانية.^{٣٠} أما الحسيني فيعتبر الأمر تكاملياً ويخدم منطقة جغرافية واحدة، فالمحافظة دورها خدماتي والحفاظ على الأمن والسلامة العامة ومراقبة التراخيص ومواءمتها للشروط، بينما تقوم الوزارة بكل ما له علاقة بدعم صمود الإنسان بسبب أوضاع القدس الخاصة قانونياً ومادياً، موضحاً أن المؤسسات موجودتان في مبنى واحد، ويبلغ عدد موظفي المحافظة أربعين، وموظفي الوزارة ستة عشر. وعندما سئل الوزير كيف يتابع من مكتبه الواقع في الرام خارج الجدار قضايا المقدسيين بعيداً عن مشكلاتهم داخل الجدار، قال: "أقوم بجولة ساعة أو ساعتين داخل القدس يومياً، ومكتبي مفتوح للجميع". وإذا علمنا أن مكاتب المحافظات عادة ما تكتظ بالمراجعين والشكاوى، فكيف إذا كنا نتحدث عن محافظة القدس التي يقطنها ٤٠٠,٠٠٠ مقدسي داخل الجدار وخارجه يعيشون في ٤٤ تجمعاً وبلدة، ويشكلون ٣٨٪ من مجمل سكان القدس بشقيها الشرقي والغربي، فهل تكفي ساعتان؟!

بعض الأمل...

وعلى الرغم مما سبق، فإن مؤسسات عديدة لا تزال موجودة في القدس، منها: مسرح الحكواتي؛ معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى؛ مؤسسة يبوس الثقافية. وتقول المديرة العامة لمؤسسة يبوس رانيا الياس: "التمويل هو مشكلتنا الرئيسية، واستراتيجيتنا عدم

الاعتماد على الممول الأجنبي، ورفع الدعم الفلسطيني سواء من الإيراد أو من القطاع الخاص، وإشراك المجتمع في ذلك ليشعر بالانتماء إلى المكان، ولا نوافق على أي دعم مشروط.^{٣١}

ويؤكد عبد القادر الحسيني أن مؤسسة فيصل الحسيني استطاعت تنفيذ مشاريع في قطاع التعليم داخل الجدار على الرغم من وجودها خارجه، موضحاً أن العمل بعيداً عن الإعلام مُجدٍ أكثر، فأى نشاط يتم الإعلان بشأنه تلاحقه إسرائيل وتصبح المؤسسة عرضة للإغلاق، وأن المؤسسات تستطيع المواءمة بين الضفة والبقاء في القدس.^{٣٢}

أما مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والذي نجح في البقاء في القدس، فتحدث مديره العام زياد حموري عن سر البقاء قائلاً: "نحن هنا بالمباطحة، لكننا كنا سبعة وعشرين موظفاً بينهم سبعة محامين، واليوم نحن خمسة فقط."^{٣٣}

إن أي مقارنة بين التعامل الفلسطيني والإسرائيلي مع مدينة القدس، ستكون صادمة جداً، إذ ثمة بون شاسع بين الاستراتيجية الإسرائيلية المخصصة لضم المدينة وتهويدها وأسرتها، وبين اللااستراتيجية الفلسطينية؛ بون شاسع أيضاً بين التحويل الكولونيالي الإسرائيلي للمدينة والإخفاق الفلسطيني في صدّه. ثمة تباين هائل في الميزانيتين، وتباين بين عملية الهدم ومنعه، أو البناء المضاد، وحتى الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي وغير الرسمي لا يعكس ما يحدث على الأرض. العجز والرضا بالأمر الواقع، والانتظار، والصمت، تلك المواقف التي يتسم بها موقف المنظمة والسلطة والمعارضة، هي مواقف تفصل أصحابها عن المقدسيين الذين يتعرضون للتطهير العرقي، لكنهم يصمدون، فينجحون قليلاً، ويفشلون كثيراً ويقاومون، وقد خلقوا وقائعهم المتمثلة في وجودهم الديموغرافي، بلا مؤسسات. والسؤال، هل تتضافر المؤسسات الصامدة مع مؤسسات في الخارج لدعم المدينة، والأهم هل تبني الحركات الشبابية والاجتماعية مؤسساتها؟ ■

المصادر

- ١ مجد كيال، "ملاحظات حول قيادة الهبة الشعبية في القدس"، موقع "رابطة القوميين العرب - شباب الثورة العربية"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.arabnationalist.org/index.php?option=com_content&view=article&id=152:2010-03-27-22-39-49&catid=1:latest-news&Itemid=50
- ٢ زكريا عودة، مقابلة هاتفية معه بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠١٦.
- ٣ أحمد قريع، مقابلة هاتفية معه بتاريخ ٤ / ٥ / ٢٠١٦.
- ٤ أحمد الرويضي، مقابلة هاتفية معه بتاريخ ٢٥ / ٤ / ٢٠١٦.
- ٥ الشيخ عمر الكسواني، مقابلة هاتفية معه بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠١٦.

- ٦ زياد حموري، مقابلة هاتفية معه بتاريخ ٢٥ / ٤ / ٢٠١٦.
- ٧ عودة، مصدر سبق ذكره؛ كامل الباشا، مقابلة هاتفية معه بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠١٦.
- ٨ الباشا، مصدر سبق ذكره.
- ٩ جهاد أبو زنيد، مقابلة هاتفية معها بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠١٦.
- ١٠ عبد القادر الحسيني، مقابلة هاتفية معه بتاريخ ٢٥ / ٤ / ٢٠١٦؛ الرويضي، مصدر سبق ذكره.
- ١١ الرويضي، مصدر سبق ذكره.
- ١٢ الحسيني، مصدر سبق ذكره.
- ١٣ أبو زنيد، مصدر سبق ذكره.
- ١٤ الرويضي، مصدر سبق ذكره.
- ١٥ عودة، مصدر سبق ذكره.
- ١٦ شذى عودة، مقابلة هاتفية معها بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠١٦.
- ١٧ الحسيني، مصدر سبق ذكره.
- ١٨ إسحق البديري، مقابلة هاتفية معه بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠١٦.
- ١٩ قريع، مصدر سبق ذكره.
- ٢٠ يعقوب عودة، "إغلاق مؤسسات القدس: تطهير عرقي لمدينة القدس العربية"، "حوليات القدس"، العدد ٨ (شتاء - ربيع ٢٠٠٩ / ٢٠١٠). وإلكترونياً في موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في الرابط التالي:
<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/hq-articles/10586.pdf>
- ٢١ الحسيني، مصدر سبق ذكره.
- ٢٢ البديري، مصدر سبق ذكره.
- ٢٣ الرويضي، مصدر سبق ذكره.
- ٢٤ المصدر نفسه.
- ٢٥ أبو زنيد، مصدر سبق ذكره.
- ٢٦ البديري، مصدر سبق ذكره.
- ٢٧ المصدر نفسه.
- ٢٨ نائلة الرازم، "المؤسسات والمرجعيات الفلسطينية الرسمية في القدس"، "المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية / مسارات"، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.masarat.ps/sites/default/files/content_files/mlkhs_wrq_nyl_lrzm.pdf
- ٢٩ أبو زنيد، مصدر سبق ذكره.
- ٣٠ الرازم، مصدر سبق ذكره.
- ٣١ رانيا الياس، مقابلة هاتفية معها بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠١٦.
- ٣٢ الحسيني، مصدر سبق ذكره.
- ٣٣ حموري، مصدر سبق ذكره.